

منهج نقد الاستشراق في علم الحديث

فتح الدين محمد أبو الفتح بيانوني¹

ملخص بحث

يعرض البحث عددا من المعالم الرئيسة لمنهج نقد الاستشراق في علم الحديث، من خلال استقراء الأبحاث النظرية، والكتابات العلمية المتعلقة بمناقشة كتابات المستشرقين، والرد على شبهاتهم. ويهدف إلى ضبط مسار عملية نقد الدراسات الاستشراقية، وضمان سلامتها وعدم انحرافها عن الهدف المقصود من جهة، وتمهيد الطريق أمام الباحثين في هذا المجال من جهة أخرى. وقد تمت الاستفادة من مقتضيات المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على تلك المعالم وبيان أهميتها. وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية: ضرورة الرجوع إلى كتابات المستشرقين مباشرة، وعدم الاعتماد على ترجمات الآخرين، وأن العناية بمناقشة القضايا والشبهات الرئيسة والرد عليها يوفر الجهد والوقت على الباحث، ويؤدي إلى تلاشي الشبهات الفرعية تلقائياً، وأن الاعتماد على القرآن الكريم من المنطلقات الرئيسة في مناقشة شبهات المستشرقين، وأن إبراز آراء المستشرقين التي ترد على شبهات أقرانهم، واستخدام القواعد العقلية والمنطقية، والاستعانة بالوقائع والشواهد التاريخية، وبيان الأخطاء المنهجية في كتابات المستشرقين، من الوسائل المعينة على رد شبهات المستشرقين، والتشكيك في مصداقيتها، وأن التزام الأدب العلمي في النقد يفتح القلوب والعقول أمام الناقد، ويجعل كلامه أدعى للثقة والقبول.

الكلمات المفتاحية: منهج، نقد، شبهات، استشراق، حديث.

¹ أستاذ الحديث وعلومه. كلية أصول الدين، جامعة السلطان شريف علي الإسلامية، بروناي دار السلام.

البريد الإلكتروني: fathiddin.beyanouni@unissa.edu.bn

ABSTRACT

This article presents the main features of criticism of the orientalist approach in Hadith studies by extrapolating theoretical research and scientific writings related to discussing the writings of orientalists and responding to their suspicions. It aims at controlling the process of criticizing oriental studies, ensuring its integrity and that it is not deviating from the intended goal on the one hand, and paving the way for researchers in this field on the other hand. The descriptive-analytical approach was applied to identify these features and to indicate their importance. The article points out the following main features: referring to the writings of orientalists directly, focusing on discussion of the main issues and suspicions, relying on the teachings of the Holy Qur'an, highlighting orientalist opinions that respond to the suspicions of their peers, using rational and logical rules, drawing on historical facts and evidence, clarifying systematic errors in orientalist writings, and adhering to good ethics in discussing orientalists' views.

Keywords: Criticism, Orientalism, Orientalists, Hadith.

منهج نقد الاستشراق في علم الحديث^٢

المقدمة:

الحمد لله الذي هيا للسنه النبويه رجالا ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد تعددت الكتابات في نقد آراء المستشرقين في العلوم الإسلامية عموماً، وفي علم الحديث خاصة، لكن الكتابات في بيان المنهج الذي ينبغي اتباعه في نقد تلك الدراسات تعد قليلة ونادرة. ولا تخفى أهمية العناية ببيان المنهج المناسب لنقد شبهات المستشرقين في العلوم الشرعية عامة، وفي علم الحديث خاصة. فالمنهج يمهّد الطريق أمام الباحثين في هذا المجال، ويعينهم على تجاوز العقبات والتحديات التي قد تواجههم في دراسة كتابات المستشرقين، كما أنه يضبط مسار عملية النقد، ويساعد في ضمان سلامتها وعدم انحرافها عن الهدف المقصود، ويزيد من احتمالية قبول النقد واقتناع الآخرين به.

فليس الهدف من النقد التقليل من شأن جهود المستشرقين، أو التشهير بأعيانهم والغض من مكانتهم العلمية، أو الطعن فيهم وتوجيه التهم الباطلة إليهم، أو وصفهم بالأوصاف السيئة، ونزهمهم بالألقاب المشينة، وإنما الهدف من نقد تلك الجهود بيان مواطن الصواب والخطأ فيها، بغض النظر عن البواعث الدافعة إليها، والأهداف التي يُطمح إليها منها، فالبواعث والأهداف كثيراً ما تكون خفية غير ظاهرة، وهي محل أخذ ورد، وموافقة ونقض.

^٢ أصل هذا البحث ورقة علمية تم تقديمها لمؤتمر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي الدولي، الذي أقامته جامعة ابن خلدون في إستانبول، تركيا، بتاريخ: ١٣-١٤/٤/١٤٤٠هـ، الموافق: ٢٠-٢١/١٢/٢٠١٨م، وقد تم التركيز فيه على الضوابط المنهجية في نقد آراء المستشرقين.

وسيتم تلمس معالم هذا المنهج من خلال الكتابات النظرية في الموضوع من جهة، ومن خلال التطبيقات العملية لهذا المنهج في بعض الدراسات الاستشراقية المعاصرة من جهة أخرى.

فمن الدراسات النظرية التي وقفت عليها في بيان المنهج الذي ينبغي اتباعه في مناقشة الشبهات عامة بحث لفضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، بعنوان: "الشبهات المثارة حول الإسلام وموقف المسلم تجاهها"^٣. وقد تناول هذا البحث تعريف الشبهات، وبيان أسبابها وتاريخها ودوافعها، وموقف المسلمين منها، والموقف الواجب تجاهها، وقواعد هذا الموقف وضوابطه. والبحث يتناول الشبهات عامة، سواء ما كان منها صادرا عن المستشرقين، أو صادرا عن غيرهم، كما أنه يركز على الجانب النظري، حيث يبين عددا من القواعد المهمة في مناقشة الشبهات، في حين يختص هذا البحث ببيان منهج نقد آراء المستشرقين، وتقديم أمثلة تطبيقية على ذلك. وسيستفيد هذا البحث من هذه الدراسة في تأصيل الجانب النظري للمنهج المقترح في نقد الاستشراق في علم الحديث.

أما الجانب التطبيقي في البحث فسيتم الاعتماد فيه على ما يأتي:

١- كتابات الدكتور محمد مصطفى الأعظمي^٤ رحمه الله تعالى، كونه أحد العلماء

المعاصرين المهتمين بنقد آراء المستشرقين في الدراسات الإسلامية.

^٣ "الشبهات المثارة حول الإسلام وموقف المسلم تجاهها"، لفضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، دراسات استشراقية وحضارية، كتاب دوري محكم، العدد الأول، (مركز الدراسات الاستشراقية والحضارية، كلية الدعوة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ٦١-٨٥.

^٤ ولد الشيخ الأعظمي في بلدة مئو، عام ١٣٥٠هـ/١٩٣٢م، في شمال الهند، وكانت تابعة لمدينة "أغظم كره"، شمالي الهند، التي يلقب من يُنسب إليها بـ"الأعظمي"، ونشأ الشيخ في بيئة دينية محافظة، وحصل على شهادة "الفضيلة" عام ١٣٧٢هـ، الموافق ١٩٥٢م. التحق بعد ذلك بجامعة الأزهر في مصر، وتخرج في كلية اللغة العربية، وحصل على شهادة الماجستير، عام ١٩٥٥م. وفي عام ١٩٥٦م عمل مدرسا للغة العربية في إحدى مدارس دولة قطر الثانوية، ثم عُين أمينا لدار الكتب القطرية، والتي كانت تسمى آنذاك "المكتبة العامة"، عام: ١٩٥٧-١٩٦٨م. وفي عام ١٩٦٤م سافر إلى بريطانيا، والتحق بجامعة كامبردج، حيث حصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٦٦م. وكانت رسالته للدكتوراه بعنوان: "*Studies In Early Hadith Literature*"، "دراسات في الحديث النبوي". عمل بعد ذلك أستاذا مساعدا في كلية الشريعة بمكة المكرمة، ثم أستاذا للحديث النبوي في جامعة الملك سعود إلى أن تقاعد عام ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

-
- وقد نال جائزة الملك فيصل العالمية، تقديراً لجهوده في حقل الدراسات التي تناولت السنّة النبويّة، عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م. وقد منح "ميدالية الاستحقاق"، عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. توفي رحمه الله تعالى في يوم الأربعاء، الثاني من شهر ربيع الآخر، عام ١٤٣٩هـ، الموافق للعشرين من شهر ديسمبر، عام ٢٠١٧م. انظر:
- مقال "الشيخ محمد مصطفى الأعظمي ومساهماته العلمية في مجال الحديث النبوي: دراسة استقرائية"، للأستاذ سيد عبد الماجد العوّري، مجلة الحديث، السنة الرابعة، العدد الثامن، صفر، ١٤٣٦/ديسمبر، ٢٠١٤م، ص١٨٦-١٩٠.
- مقال "الشيخ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي"، للدكتور محمد أكرم الندوي، موقع رابطة العلماء السوريين. https://islamsyria.com/site/show_cvs/٩٤٩,٣٠/٧/٢٠٢٠.
- مقال: "شيخ الأعظمي بين معلمة الحديث النبوي وعالمية الانتشار"، للدكتور صالح بن عبد الله بن حميد، جريدة الجزيرة، ٢٧/١٢/٢٠١٧م: <http://www.al-jazirah.com/٢٠١٧/٢٠١٧١٢٢٧/ln١٨.htm>

٢- الخبرة العملية للباحث، من خلال دراسته ومناقشته كتابات المستشرق جيمس روبسون^٥ في علم الحديث^٦.

وتتلخص أهداف البحث في الآتي:

- ١- تأكيد الحاجة إلى وجود منهج متفق عليه لنقد الاستشراق في علم الحديث.
- ٢- اقتراح منهج علمي لدراسة شبهات المستشرقين في علم الحديث خاصة، وفي غيره من العلوم الشرعية عامة.
- ٣- تقديم نماذج تطبيقية لهذا المنهج في الكتابات النقدية لدراسات المستشرقين.

^٥ جيمس روبسون "James Robson" (١٨٩٠-١٩٨١م)، مستشرق بريطاني من مدينة جلاسكو في بريطانيا. حصل على شهادة الدكتوراه من كلية الثالوث في جامعة جلاسجو، ومنح شهادة الدكتوراه الفخرية في الإلهيات من جامعة سينت أندروز. عمل مساعدا لأستاذ كرسي الدراسات العبرية في جامعة جلاسكو، عام ١٩١٥-١٩١٦م، كما درّس اللغة الإنجليزية في لاهور عام ١٩١٨-١٩١٩م، وعُيّن محاضرا للغة العربية في جامعة جلاسكو عام ١٩٢٨-١٩٤٨م، وأستاذا للدراسات العربية في جامعة مانشستر عام ١٩٤٩-١٩٥٨م. كان عضوا في الجمعية الاستشرافية في جامعة جلاسكو، عام ١٩٢٢-١٩٧٤م، وأميناً عاماً لها، عام ١٩٥٩-١٩٦٨م، وعضوا في الجمعية الملكية الآسيوية في بريطانيا وإيرلندا، عام ١٩٣٣-١٩٧٩م، وعضوا في هيئة تحرير مجلة العالم الإسلامي، المتخصصة في الدراسات الإسلامية والعلاقات الإسلامية النصرانية في الماضي والحاضر، عام ١٩٤٧-١٩٨٠م. له عناية خاصة بعلم الحديث، فقد عمل على تحقيق كتاب المدخل إلى علم الحديث، للإمام الحاكم، وترجمه إلى اللغة الإنجليزية، ونشره عام ١٩٥٣م. كما ترجم كتاب مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي، ونشره في أربعة مجلدات عام ١٩٦٣-١٩٦٥م. وهو كاتب مقال "حديث" وغيره من المقالات المتخصصة في علم الحديث في دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الثانية. وقد نشر هذا المستشرق ثمانية عشر بحثاً متخصصاً في علم الحديث باللغة الإنجليزية في عدد من الدوريات العلمية المتخصصة في الدراسات العربية والإسلامية.

انظر: مدخل إلى الاستشراق المعاصر وعلم الحديث، د. فتح الدين بيانوني، (كرسي الأمير سلطان للدراسات الإسلامية المعاصرة، قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ط١، ٤٣٧هـ/٢٠١٦م)، ص١٦٦ وما بعدها. *Who Was Who, vol. VIII, (١٩٩٠-١٩٨١)*; *Who's Who, an annual biographical dictionary, London, ١٩٩١*; *The Writer Directory, (٧٦-١٩٧٤)*, London/New York, ١٩٧٣.

^٦ انظر رسالته التي أعدها لنيل درجة الدكتوراه في جامعة جلاسجو، في بريطانيا، عام ١٩٩٤م، بعنوان: "الحديث وعلومه في صدر الإسلام: دراسة نقدية لفهم غربي".

وقد استفاد البحث من معطيات المنهج الوصفي التحليلي، لبيان المعالم الرئيسية لمنهج نقد الاستشراق في علم الحديث، وتقديم نماذج عملية لتلك المعالم. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى مقدمة وثمانية مطالب وخاتمة، تبين المقدمة أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والمنهج المتبع فيه، وتعرض المطالب معالم المنهج المقترح لمناقشة شبهات المستشرقين في علم الحديث، وتوضح الخاتمة أهم نتائج البحث وتوصياته.

المطلب الأول: الرجوع إلى كتابات المستشرقين مباشرة.

من القضايا المنهجية المهمة في دراسة كتابات المستشرقين ومناقشتها الرجوع إلى كتابات المستشرقين في مصادرها الأصلية، وعدم الاعتماد على الترجمات التي كثيرا ما يشوبها الخطأ والتحريف. ولا يخفى ما يحتاجه ذلك إلى معرفة باللغات الأجنبية التي استخدمها المستشرقون في كتاباتهم وأبحاثهم، وأشهرها: الإنجليزية، والألمانية، والفرنسية، فينبغي أن يكون الدارس على معرفة جيدة بأحدى تلك اللغات على الأقل، حتى يتمكن من الاطلاع على كتب المستشرقين مباشرة، دون الحاجة إلى وسيط أو مترجم.

وهذا يؤكد ضرورة تمكن الدارسين للاستشراق من إحدى اللغات الأجنبية، واشتراط ذلك فيمن يرغب في دراسة كتاباتهم ومناقشتها، وعدم التساهل في هذا الشرط، لأن التساهل في هذا سيؤدي إلى اعتماد الباحث على غيره في ترجمة كتابات المستشرقين، والوقوف على آرائهم، وفهم مرادهم.

وقد تنبه الباحث إلى أهمية ذلك أثناء دراسته في مرحلة الماجستير، في قسم الاستشراق، في المعهد العالي للدعوة الإسلامية آنذاك^٧، التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود

^٧ كلية الدعوة والإعلام" لاحقا، وبعد إنشاء جامعة طيبة، عام ١٤٢٤هـ، أصبح قسم الاستشراق تابعا لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، وذلك عام ١٤٢٩هـ. لمزيد من المعلومات حول القسم يمكن زيارة موقعه على الإنترنت على العنوان الآتي:

<https://www.taibahu.edu.sa/Pages/AR/Sector/SectorPage.aspx?ID=١٣&PageId=٨٢٦, ١٨/٢/٢٠٢١>.

الإسلامية، قبل أكثر من ثلاثين عاما. حيث كان معظم أساتذة القسم وطلابه غير متمكنين في اللغات الأجنبية، وذلك نظرا لحداثة القسم آنذاك، فكانوا يعتمدون على مَنْ يتقن إحدى اللغات الأجنبية ليرجم لهم ما يحتاجونه من اقتباسات ومقاطع من بعض كتابات المستشرقين، وكثيرا ما يكون المترجم غير متخصص في العلوم الشرعية، وغير مطلع على المصطلحات الخاصة بها. وقد وقف الباحث حينها على ترجمات لبعض كتابات المستشرقين المتعلقة بالسنة النبوية غير واضحة المعنى، بسبب عدم دراية المترجم بالعلوم الشرعية ومصطلحاتها، وإن كان على دراية جيدة في اللغة الأجنبية. ولا يخفى أثر ذلك في عدم الدقة في فهم كلام المستشرقين، والخطأ في نسبة بعض الأقوال والآراء إليهم، وقد يتسرع بعض الباحثين فيعمد إلى تلك الأقوال والآراء لمناقشتها والرد عليها، مع أنها لم تصح نسبتها إلى المستشرقين، وإنما كانت نتيجة لفهم خاطئ لبعض كتاباتهم.

ففهم كلام المستشرقين يحتاج إلى معرفة باللغة التي يكتبون بها أولا، وإلى تخصص في العلم الذي يكتبون فيه، وَقَلَّ ما يتحقق ذلك في أصحاب التخصصات الشرعية. وقد يضطر الباحث إلى تكرار النظر والتأمل في بعض عبارات المستشرقين حتى يحدد مراد المستشرق منها، فينبغي التدقيق في فهم كتابات المستشرقين، حتى لا تُحمَّل ما لا تحتمل، كما ينبغي عدم نسبة أي قول أو رأي إليهم إلا بعد التأكد من دقة الفهم لتلك الكتابات. وبناء على ذلك ينبغي عدم التوسع في قبول مشروعات الرسائل الجامعية والأبحاث العلمية في مجال الاستشراق، إذا كان أصحابها لا يحسنون اللغة الأجنبية، فاحتمال الخطأ في فهم كلام المستشرق وارد إلى حد كبير، وسيؤدي ذلك إلى أن ينسب الباحث إلى المستشرق ما لم يقله من جهة، وإلى إضاعة الجهد والوقت في مناقشة كلام أسيء فهمه ولم تثبت نسبته إلى قائله من جهة أخرى. وفي حال افتقاد شرط التمكن في إحدى اللغات الأجنبية، ينبغي أن يعتمد الدارس على مترجم متمكن في اللغتين العربية والإنجليزية، ومتخصص في الدراسات الإسلامية في آن واحد. فمهما بلغت قدرة المترجم وتمكنه من

اللغات، فإنه لا يتمكن من نقل المعنى الصحيح، ما لم يكن على دراية بالعلوم الشرعية، ومصطلحاتها، والدلالات الخاصة لتلك المصطلحات.

المطلب الثاني: العناية بمناقشة القضايا والشبهات الرئيسة.

شبهات المستشرقين حول الإسلام عامة، والسنة النبوية خاصة، كثيرة ومتنوعة، والانشغال بمناقشة كل شبهة من الشبهات يشغل الباحث عما هو أهم وأولى. ومن المعالم المنهجية المهمة في مناقشة كتابات المستشرقين العناية بمناقشة القضايا والشبهات العامة والكلية في كتاباتهم، وعدم الانشغال بمناقشة الشبهات الفرعية أو الجزئية. فتحديد القضايا الرئيسة في كتابات مستشرق ما، والعمل على تحليلها ومناقشتها يغني في كثير من الأحيان عن مناقشة كثير من الشبهات الجزئية المتعلقة بها، حيث تتلشى تلك الشبهات الجزئية تلقائياً، من خلال مناقشة الشبهة الكلية والرد عليها^٨، وهذا يوفر على الباحث كثيراً من الوقت والجهد. وقد نبه الشيخ محمد مصطفى الأعظمي على هذا الأمر في مقدمة دراسته لكتاب المستشرق جوزيف شاخت^٩ حول نشأة الفقه الإسلامي، فقال: "ولولا الاقتصار على القضايا الرئيسة في كتابات المستشرق شاخت حول السنة، لطال الكتاب كثيراً، فمناقشة جميع المسائل الخلافية يملأ كثيراً من المجلدات"^{١٠}.

وقد اعتمد الباحث هذا المنهج في دراسته لكتابات المستشرق جيمس روبسون في السنة النبوية، فمن خلال استقراء كتاباته في هذا الموضوع، وقف الباحث على كثير من الآراء والنتائج التي تحتاج إلى بحث وتحقيق، لكنه -بعد التأمل في تلك الشبهات- وجد أن

^٨ "الشبهات المثارة حول الإسلام وموقف المسلم تجاهها"، لفضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، ص ٧٩.

^٩ جوزيف شاخت "Joseph Schacht" (١٩٠٢-١٩٦٩م)، مستشرق ألماني متخصص في الفقه الإسلامي. عمل محاضراً في الدراسات الإسلامية في جامعة أكسفورد وليدن والجزائر وغيرها، وانتخب عضواً في مجامع وجمعيات عديدة، منها الجمع العربي بدمشق. انظر المستشرقون، لنجيب لعقبي، (دار المعارف، مصر، ط ٤، ١٩٨٠م)، ٤٦٩/٢ - ٤٧١؛ وموسوعة المستشرقين، للدكتور عبد الرحمن بدوي، (دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٩٩٢م)، ص ٢٥٢.

^{١٠} Al-Azami, M. Mustafa, *On Sahacht's Origins of Mohammdan Jurisprudence*, (Suhail Academy, Lahore, Pakistan, ٢٠٠٤), p. ٤.

معظم تلك الشبهات يرجع إلى قضيتين رئيسيتين، وهما: مكانة السنة في صدر الإسلام، ومنهج التعامل مع السنة ونقدها في صدر الإسلام، فتحريز القول في هاتين المسألتين كفيلا يرد كثير من الشبهات الفرعية التي ذكرها هذا المستشرق حول السنة وعلومها، ولذلك اكتفى الباحث بدراسة هاتين القضيتين في كتاباته، وخصَّص لكل قضية منها فصلا مستقلا، من أجل تحليل آراء المستشرق حولها ومناقشتها.

فالتأكيد على حجية السنة في صدر الإسلام، وكونها مصدرا من مصادر التشريع الرئيسة آنذاك على المستويين الرسمي والشخصي، يدحض عددا من شبهات المستشرقين الفرعية التي يدعون فيها أن الاهتمام بالسنة النبوية في صدر الإسلام كان بسبب الشخصية المتميزة والمؤثرة للنبي ﷺ، وأن الأحاديث النبوية كانت تروى لمجرد التسلية، وملء أوقات الفراغ^{١١}، ونحو ذلك من الشبهات.

وإثبات وجود منهج علمي دقيق لرواية الحديث في صدر الإسلام، وبيان أسس هذا المنهج في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وتقديم أمثلة عملية على تطبيق الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم- والتابعين لهم بإحسان لهذا المنهج وتحريمهم في رواية الأحاديث، يرد زعم المستشرقين عدم دقة المسلمين الأوائل في رواية الحديث، واشتغالهم باختلاق الأحاديث^{١٢}. كما يرد على ما يزعمونه من انتشار الوضع بشكل واسع جدا، الأمر الذي أدى إلى اختلاط الأحاديث الصحيحة بالأحاديث الموضوعة، حتى لم يعد التمييز بين تلك الأحاديث ممكنا، وأضحى الباحث عن الأحاديث الصحيحة كمن يبحث عن إبرة معدنية داخل كومة من القش^{١٣}.

^{١١} Cf. Robson, James. "Tradition, the second foundation of Islam", (*The Muslim World*, Hartford, ٤١, ١٩٥١), ٢٤f, and Robson, James. "Muslim Tradition: the question of authenticity", (*Memoirs and proceedings of the Manchester Literary & Philosophical Society*, (*Manchester Memoirs*), ٩٣, ١٩٥١/٥٢), p. ٨٦.

^{١٢} Cf. Robson, "Tradition: investigation and classification", (*The Muslim World*. Hartford. ٤١, ١٩٥١, pp. ٩٨-١١٢), pp. ٩٨, ٩٩.

^{١٣} Cf. Robson, James. "Muslim Tradition: The question of authenticity", by James Robson, p. ٩٨.

ولذلك ينبغي على المشتغل بمناقشة شبهات المستشرقين، أن يركز على مناقشة القضايا الرئيسية في كتابات المستشرقين، وأن لا ينشغل بغير المهم عن المهم، أو بالمهم عن الأهم.

المطلب الثالث: الاعتماد على القرآن الكريم.

قد يستغرب بعض الباحثين كون الاعتماد على القرآن الكريم، ركيذة من ركائز مناقشة شبهات المستشرقين، والرد عليها، ويرون مناسبة ذلك لمناقشة المسلمين الذين يؤمنون بكونه كتابا معصوما، أوحاه الله عز وجل إلى نبيه محمد ﷺ. فكيف يمكن الاعتماد على القرآن الكريم في مناقشة باحث غربي لا يؤمن بالإسلام، ولا بكون القرآن الكريم وحيا من الله عز وجل؟! لكن واقع الدراسات الاستشراقية يثبت أهمية الاعتماد على القرآن الكريم في مناقشة آراء المستشرقين ونقدها، فمع أن المستشرقين لا يؤمنون بكون القرآن الكريم وحيا من الله تعالى، فإن كثيرا منهم يوافق على كون القرآن الكريم وثيقة تاريخية ثابتة النسبة إلى النبي محمد ﷺ، ويشتمل على تعاليم الإسلام الأولى، التي ربي عليها النبي ﷺ أصحابه رضوان الله تعالى عليهم. وبناء على ذلك، فأى دراسة لمستشرق تتعلق بالإسلام والمسلمين، وبخاصة فيما يتعلق بنشأة هذا الدين، وتطوره، ينبغي أن تنطلق من الاعتماد على القرآن الكريم، فالقول بصحة نسبة القرآن الكريم إلى النبي ﷺ يُعد منطلقا متفقا عليه بين الطرفين.

وهذا مُعين ومعين للمتخصص في الدراسات الاستشراقية ينبغي أن لا يغفل عنه، وقد نبه الباحث إلى ذلك، وطبقه عمليا في دراسته لآراء المستشرق جيمس روبسون في علم الحديث، فالمستشرق يصرح بأن صدور القرآن الكريم عن النبي ﷺ أمر معترف به لدى عامة الباحثين، وأن ما يمكن أن ينسب إلى الرسول ﷺ هو في القرآن وحده^{١٤}. والمستشرقون عامة يعترفون بكون القرآن الكريم وثيقة تاريخية صحيحة صادرة عن النبي ﷺ، وهذا يعني

^{١٤} Robson, James. "Muslim Tradition: the question of authenticity", p. ٩٤.

إمكانية اعتماده - حتى عند المستشرقين - مصدرا أصيلا في تكوين صورة عن هدي النبي ﷺ، وتعاليمه^{١٥}.

فالقرآن الكريم هو المصدر الرئيس لكل من يريد التعرف على دين الإسلام ونبيه عليه الصلاة والسلام، يقول الدكتور الأعظمي منبها على أهمية الاعتماد على القرآن الكريم في الدراسات المتعلقة بالإسلام والمسلمين: "قد يكون لشاك - أو بالأحرى - لغير المسلم أن يطعن في صحة نسبة هذا الكتاب إلى الله جل وعلا، ولكنه ما دام يبحث عن الإسلام ونبي الإسلام وعن المسلمين، فعليه أن يرجع إلى هذا الكتاب ليرى ماذا فيه عن الموضوع الذي يبحثه. على الباحث - ولو كان غير مسلم - أن يفرق بين أمرين، بين ما يعتقدده هو، وبين ما يعتقدده المسلمون، فإن كان يبحث عن عقيدة المسلمين وعن موقفهم، فعليه أن يبحث في ضوء معتقداتهم، لا في ضوء توهماتهم هو"^{١٦}.

وقد أولى الدكتور الأعظمي هذه المسألة اهتماما كبيرا، حيث جعل القرآن الكريم منطلقا لمناقشة عدد من شبهات المستشرقين، ففي معرض بيانه لخطأ المستشرق شاخت في نفيه لاهتمام النبي ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم وتابعيهم بجانب التشريع، وادعائه بكون الجانب التشريعي يقع خارج إطار الدين، يقول: "أخطأ شاخت هنا مرتين خطأ منهجيا جسيما:

- ١ - لم يفكر تفكيراً عقليا منطقيا، لأنه لو فعل ذلك لتوصل إلى نتيجة عكسية.
- ٢ - لم يرجع إلى مصدر الإسلام الأول (القرآن الكريم) عند بناء نظريته، بل ضرب به عرض الحائط، وبنى نظريته على نقيض ما جاء به القرآن الكريم"^{١٧}.

^{١٥} Id., p. ١٠٢. Cf. James Robson, "Ibn Ishāq's use of the Isnād". (*Bulletin of the John Rylands Library*, Manchester, ٣٨, ١٩٥٥/٥٦), p. ٤٦٤.

^{١٦} "المستشرق شاخت والسنة النبوية"، د. محمد مصطفى الأعظمي، مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، د.م.، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ص ٧١.

^{١٧} المرجع السابق، ص ٧٠.

ويقول في موضع آخر: "ولكن الخطأ المنهجي الآخر الذي ارتكبه عمدا، والذي لا يغتفر له، هو تجاهله للقرآن الكريم في هذا الصدد"^{١٨}.

وبناء على ذلك، فقد اعتمد الدكتور الأعظمي في مناقشة كثير من آراء المستشرقين على القرآن الكريم، مستدلا بالآيات المتعلقة بالموضوع الذي يناقشه. ففي مناقشته للمستشرق شاخت حول الدعوى السابقة، أفرد مطلباً كاملاً ابتدأ فيه بالسؤال الآتي: "هل القانون أو الشريعة خارجة عن نطاق الدين في ضوء القرآن الكريم؟"، ثم أجاب عن ذلك بقوله: "بمراجعة القرآن الكريم نجد أن الله سبحانه وتعالى أمر عباده بالاستسلام التام في كافة شؤون الحياة"^{١٩}، ثم استدل بأكثر من خمس عشرة آية من آيات القرآن الكريم، وتوصل إلى نتائج تخالف ما ادعاه شاخت، وهي كالآتي^{٢٠}:

- ١- أن الله سبحانه وتعالى قد خص نفسه بحق التشريع، كما أعطى نبيه محمدا ﷺ الصلاحية في هذا المجال.
- ٢- أن النبي ﷺ قد طلب الاستسلام التام لأوامر الله تعالى ونواهيه في كافة أمور الحياة، وألزم المسلمين بذلك.
- ٣- أن الشريعة الإسلامية تشمل كافة جوانب الحياة.
- ٤- ليس لأحد أن يغير أو يبدل فيما أنزله الله تعالى إطلافاً، حتى وإن كان رسولا مرسلًا، أو ملكاً مقرباً.

ثم قال: "وإذا نظرنا إلى القرآن الكريم من هذه الناحية نجد أن فيه التشريعات الشاملة لجوانب الحياة كلها، ويمكن تلخيصها في العبادات...، والجهاد...، والنظام الاجتماعي

^{١٨} المرجع السابق، ص ٧١. وانظر:

Al-Azami, *On Sahacht's Origins of Mohammadan Jurisprudence*, p. ١٧.

^{١٩} "المستشرق شاخت والسنة النبوية"، للأعظمي، ص ٧١. وانظر:

Al-Azami, *On Sahacht's Origins of Mohammadan Jurisprudence*, pp. ٧ff.

^{٢٠} "المستشرق شاخت والسنة النبوية"، للأعظمي، ص ٧١. وانظر:

Al-Azami, *On Sahacht's Origins of Mohammadan Jurisprudence*, pp. ١٠-

١٣.

للفرد والأسرة، وأحكام الأطعمة والأشربة...، وأحكام المعاملات، والجنايات وما يتعلق بها من قضايا، وطرق إثبات، وعقوبات"^{٢١}.

وقد كان القرآن الكريم من المصادر الرئيسة التي اعتمد عليها الباحث عليها في الرد على دعوى المستشرق جيمس روبسون بأن السنة لم تكن مصدرا من مصادر التشريع في صدر الإسلام، وأن القصص حول النبي ﷺ كانت تُروى -آنذاك- لمجرد التسلية، وإشباع الرغبة في التعرف على هذا الرجل العظيم^{٢٢}. فبيّن كون السنة نوعا من أنواع الوحي، ومصدرا رئيسا من مصادر التشريع الإسلامي منذ عهد النبي عليه الصلاة والسلام^{٢٣}.

كما كان القرآن الكريم مصدرا رئيسا في الرد على دعوى المستشرق روبسون: تأخر نشأة علم أصول الحديث، وعدم وجود منهجية للتعامل مع السنة النبوية ونقدها في صدر الإسلام^{٢٤}، حيث قام الباحث ببيان أصول الرواية، ومعايير نقدها من خلال الآيات القرآنية، بهدف التأكيد على وجود أساسيات ذلك المنهج في صدر الإسلام منذ عهد النبي عليه الصلاة والسلام، ومواكبه لعملية الرواية، وعدم تأخره إلى القرن الثاني، كما يزعم المستشرق روبسون^{٢٥}.

^{٢١} المستشرق شاخ والسنة النبوية"، للأعظمي، ص ٧٣.

^{٢٢} Cf. Robson, James. "Tradition, the second foundation of Islam", ٢٤f, and Robson, James. "Muslim Tradition: the question of authenticity", p. ٨٦.

^{٢٣} Cf. Beyanouni, Fathiddin. *The Noble Hadith In the early days of Islam: a critical study of a Western approach*, Research Center, International Islamic University Malaysia, ٢٠٠٥.

^{٢٤} Muhammad b. 'Abd-Allah al-Khatīb al-Tibrīzī, *Mishkat al-Masabih*, (English translation with explanatory notes, by James Robson), ٤ vols., Lahore, ١٩٦٣-٦٥, the introduction, by the translator, p. vi. James Robson, "Tradition: investigation and classification". (*The Muslim World*. Hartford, ٤١, ١٩٥١), pp. ٩٩.

^{٢٥} Cf. Beyanouni, Fathiddin. *Methodology of Learning and Evaluating Hadīth in the First Century of Islam*, Research Center, International Islamic University Malaysia, ٢٠٠٦, pp. ٢-٢٤.

المطلب الرابع: إبراز آراء المستشرقين التي ترد على شبهات أقرانهم.

لعل من أقوى الوسائل في الرد على دعاوى المستشرقين وشبهاتهم، العمل على إظهار الآراء المخالفة لأقرانهم وزملائهم، مما يؤكد وهمهم وعدم دقة النتائج التي توصلوا إليها. وربما كانت تلك الطريقة أكثر إقناعاً للقارئ الغربي الذي يثق بالباحثين من بني قومه، أكثر من ثقته بغيرهم، حيث يقف على آراء أخرى في المسألة، تشككه بالرأي المخالف، أو تقلل ثقته به على الأقل، وتؤكد له أن النتائج التي توصل إليه بعضهم غير مسلم بها.

وقد اهتم الدكتور الأعظمي في مناقشته لشبهات المستشرقين بإبراز الآراء المخالفة لنظرائهم. ففي معرض رده على دعوى شاخت: عدم اهتمام النبي ﷺ، وصحابته رضوان الله عليهم بالجانب التشريعي، وأن الأحاديث النبوية المتعلقة بذلك، إنما هي من اختلاق الأجيال المتأخرة، يقول: لقد تجاهل شاخت في نظريته هذه، ما جاء في القرآن الكريم مطلقاً، بينما تنبه إلى ذلك غيره من المستشرقين^{٢٦}.

ثم نقل عن المستشرق جويتين^{٢٧} قوله: "إننا إذا قسمنا القرآن الكريم إلى الأنواع الرئيسة الخمسة، وهي: الدعوة، والمجادلة مع غير المسلمين، وقصص الأنبياء، وسيرة الرسول، والتشريع، وصلنا إلى نتيجة فحواها أن القرآن يشتمل على مواد تشريعية لا تقل عما في

^{٢٦} Cf. Al-Azami, *On Sahacht's Origins of Mohammadan Jurisprudence*, p. ١٧.

^{٢٧} (Shelomo Dov Goitein) (١٩٠٠-١٩٨٥م)، مستشرق يهودي، مختص بالتاريخ العربي، عرف بأبحاثه التاريخية عن اليهود والمجتمعات اليهودية في ظل الدولة الإسلامية في القرون الوسطى. نشأ وتعلم تعليماً علمانياً، ودينياً تلمودياً، درس العربية والإسلام في جامعة فرانكفورت (١٩١٨-١٩٢٣م)، بإشراف المستشرق جوزيف هورفيتز (Josef Horovitz)، كما درس التلمود على يد مدرس خصوصي، وحصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٢٣م. هاجر بعد ذلك إلى فلسطين وعاش فيها ٣٤ سنة، أقام خلالها في حيفا لمدة أربع سنوات، حيث عين أستاذاً للتاريخ والدراسات الإسلامية في جامعة القدس العبرية. وفي عام ١٩٥٧م انتقل للعيش في الولايات المتحدة، واستقر في فيلادلفيا، حيث عمل في معهد الدراسات المتقدمة (Institute for Advanced Study)، في برنستون.

https://ar.wikipedia.org/wiki/شلومو_دوف_جويتين, ٣٠/٧/٢٠٢٠.

https://en.wikipedia.org/wiki/Shelomo_Dov_Goitein, ٣٠/٧/٢٠٢٠.

<https://www.amazon.com/Studies-Islamic-History-Institutions-Shelomo/dp/٩٠٠٤١٧٩٣١٣>, ٣٠/٧/٢٠٢٠.

التوراة، وهي المواد المعروفة في أدب العالم باسم: القانون^{٢٨}. وكذلك قوله: "في السنة الخامسة -على وجه التقريب- طراً على فكر النبي ﷺ، أنه حتى الأمور القانونية البحتة لم تكن عديمة الصلة بالدين، بل هي جزء لا يتجزأ من الوحي الإلهي، وقد أدخلت في الكتاب الإلهي الذي كان مصدراً للدين... إن فكرة الشريعة ليست نتيجة للتطورات التي طرأت بعد القرآن الكريم، أو بمعنى آخر، بعد وفاة النبي ﷺ، بل صيغت من قبل محمد ﷺ نفسه"^{٢٩}.

كما نقل قول المستشرق فيتزجيرالد^{٣٠}: "إن الإسلام يعتبر الله جل وعلا المشرع الوحيد، وينفي بشدة لأي بشر كان سلطة التشريع"^{٣١}. وقول المستشرق كولسون^{٣٢}:

^{٢٨} Al-Azami, *On Sahacht's Origins of Mohammadan Jurisprudence*, pp. ١٧٤.

و"المستشرق شاخت والسنة النبوية"، للأعظمي، ص ٧٨. نقلا عن:

Goitien, D. S. *Studies in Islamic History*, p. ١٢٨.

^{٢٩} Al-Azami, *On Sahacht's Origins of Mohammadan Jurisprudence*, p. ١٧.

و"المستشرق شاخت والسنة النبوية"، للأعظمي، ص ٧٨. نقلا عن:

Goitien, D. S. *Studies in Islamic History*, p. ١٢٩-١٣٣.

^{٣٠} إدوارد فيتزجيرالد (Edward FitzGerald)، (١٨٠٩-١٨٨٣) مستشرق بريطاني، ترجم رباعيات عمر الخيام إلى اللغة الإنجليزية. تخرج في كلية الثالوث، بجامعة كامبردج، ودرس الشعر الأسباني عام ١٨٥٠م، وبعده الأدب الفارسي في جامعة أكسفورد.

[https://en.wikipedia.org/wiki/Edward_FitzGerald_\(poet\)](https://en.wikipedia.org/wiki/Edward_FitzGerald_(poet)), ٣٠/٧/٢٠٢٠.

https://ar.wikipedia.org/wiki/إدوارد_فيتزجيرالد, ٣٠/٧/٢٠٢٠.

^{٣١} Al-Azami, *On Sahacht's Origins of Mohammadan Jurisprudence*, p. ١٧.

و"المستشرق شاخت والسنة النبوية"، للأعظمي، مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية، ص ٧٨. نقلا عن:

Fitzgerall. Sv. "The alleged Debt of Islamic to Roman Law", (*The quarter*, vol. ٦٧, ١٩٥١), p. ٨٢.

^{٣٢} نويل جيمس كولسون (Noel James Coulson)، (١٩٢٨-١٩٨٦م)، مستشرق بريطاني معاصر، متخصص في اللغات الشرقية والآداب القديمة، تخرج في جامعة أكسفورد، عام ١٩٥٠م، وتعلم على يد المستشرق جوزيف شاخت. عين محاضراً في معهد الدراسات الشرقية والإفريقية، عام ١٩٤٥م، وفي عام ١٩٦٧م أشرف على كرسي القانون الشرقي بجامعة لندن إلى أن توفي. من أشهر كتبه كتاب تاريخ التشريع الإسلامي.

"الأصل بأن الله هو الوحيد المشرع، ولأوامره السيطرة العليا على كافة جوانب الحياة. هذه القاعدة كانت قد ثبتت بكل وضوح"^{٣٣}.

وقد أولى الباحث نقاط الاختلاف بين المستشرق جيمس روبسون وبين من سبقه من المستشرقين عناية خاصة أثناء مناقشته لآرائه حول علم الحديث، حيث أفرد لذلك مبحثاً مستقلاً في رسالته للدكتوراه، بيّن فيه مخالفة روبسون لجولدتسيهر في زعم الأخير أن الأحاديث النبوية تعكس تصورات الأجيال المتأخرة أكثر من كونها تمثل الأقوال والأفعال الحقيقية للنبي عليه الصلاة والسلام، حيث يميل إلى رأي المستشرق مونتهجمري واط بأن الأحاديث التي تصور لنا حياة النبي ﷺ لا يمكن أن تكون محض اختلاق من الأجيال المتأخرة^{٣٤}. وكذلك مخالفته لما شاع في الدراسات الاستشراقية من التشكيك بالأسانيد، والزعم بأنها من اختلاق الأجيال اللاحقة لتأكيد صحة ما تم اعتماده من أقوال وآراء، حيث يصرح بتوقفه في قبول هذا الرأي على إطلاقه، وبعدم واقعية فكرة رفض أصالة جميع الأسانيد^{٣٥}.

انظر: مقال "شبهات المستشرق نوول جيمس كولسون حول أحاديث الموطأ"، فؤاد بن أحمد بو النعمة، (مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد ١٨، ٢٠١٨م)، ص ١٨٣.
(<http://ojs.mediu.edu.my/index.php/majmaa/article/view/360/217>),
(٣٠/٧/٢٠٢٠).

Edge, Ian. "Obituary: Noel Coulson", *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, University of London, vol. ٥٠, no. ٣, ١٩٨٧, pp. ٥٣٢-٥٣٥. (JSTOR, www.jstor.org/stable/6117741. Accessed ١ Mar. ٢٠٢١).

^{٣٣} Al-Azami, *On Sahacht's Origins of Mohammdan Jurisprudence*, p. ١٧.
و"المستشرق شاخت والسنة النبوية"، للأعظمي، ص ٧٨. نقلا عن:

Coulson, *A History of Islamic Law*, (Edinburgh, ١٩٦٥), p. ٢٠.

وقد نبه الشيخ -رحمه الله- أن المستشرق كولسون -في مواضع أخرى- يصرح بقبول نظرية شاخت، ويزعم أنها غير قابلة للدحض في إطارها الواسع. انظر: ص ٧٩.

^{٣٤} Robson, James, "The Isnād in muslim Tradition". (*TGOS*. ١٥, ١٩٥٣-٥٤), p. ٢٠; cf. Robson, James, "Muslim Tradition: The question of authenticity", p. ٢٥; *The Encyclopaedia of Islām*, new edition, Leiden, ١٩٦٠ -, vol. ٣, p. ٢٧.

^{٣٥} Robson, James, "The Isnād in muslim Tradition", pp. ٢٠-٢١.

المطلب الخامس: استخدام القواعد العقلية والمنطقية.

القواعد العقلية والمنطقية محل اتفاق بين الباحثين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم، فينبغي للباحث توظيفها في المناقشة والنقد وعدم تجاهلها. ومن أوجه النقد التي وجهها الدكتور الأعظمي إلى المستشرق شاخت تجاهله للعقل والمنطق في زعمه أن جانب التشريع يقع خارج إطار الدين، حيث يقول: "أما على الصعيد العقلي، فإننا نرى أن التغيير في مجتمع ما في قيمه الخلقية ومثله العليا، والتبديل في نظريته الاجتماعية، يفرض التغيير في القوانين والأنظمة والأعراف. إن كان الأمر كذلك في عالم القوانين، أفلا يكون مستغربا تماما إن لم يأت الإسلام بنظامه التشريعي لأمة قطعت صلتها تماما بما كان سائدا في الجاهلية من العقائد". ويقول في موضع آخر: "إن شاخت لو فكر تفكيرا منطقيًا في هذا المجال، لوصل إلى ضرورة إبقاء جانب التشريع للنبي ﷺ، لأجل المجتمع الإسلامي الناشئ الجديد"^{٣٦}.

وفي مناقشته لشبهة شاخت المتعلقة بنشأة المدارس الفقهية، ونسبة آرائها إلى شخصيات كبيرة سابقة (من التابعين)، ثم إلى شخصيات قديمة جدا (الصحابية)، ثم إلى النبي ﷺ، وولادة حزب المحدثين المعارض الذي وضع الأحاديث على لسان النبي ﷺ، ردا على المدارس الفقهية، وانحزام المدارس الفقهية القديمة، ورسوخ سلطة السنة النبوية، وأن كل ذلك حدث في مدة تقدر بثلاثين عاما تقريبا (١١٠-١٤٠هـ)، يؤكد الشيخ استحالة تحقق تلك الأمور خلال تلك الفترة الوجيزة منطقيًا، فيقول: "إن مدة ثلاثين عاما لوجود كافة هذه التطورات غير كافية بحال من الأحوال، بل محال أن توجد هذه الأمور كلها في هذه السنين القليلة... والقول بمعادة الفقهاء للسنة النبوية، وكون الأحاديث الفقهية كلها موضوعة، ونشوء الصراع بين المدارس الفقهية القديمة وأهل الحديث، من نتاج تحيل عقلية غريبة، أو مستغربة غريبة عن فهم المجتمع الإسلامي"^{٣٧}. ويقول في موضع آخر: "وهذه

^{٣٦} "المستشرق شاخت والسنة النبوية"، للأعظمي، ص ٧٠.

^{٣٧} المرجع السابق، ص ٨٥.

الفترة غير كافية لوضع الأسس للمدارس الفقهية القديمة، فضلا عن وجود أية حركة معارضة من قبل المحدثين ضد تلك المدارس الفقهية المولودة حديثا، أو ربما غير المولودة إلى ذلك الوقت. لذلك فالحديث عن الضغط الهائل من قبل المحدثين على المدارس القديمة أمر خيالي لا يمكن وقوعه في واقع الحياة^{٣٨}.

وفي مناقشته لاستدلال شاخت برواية الإمام مالك حديثا معينا عن نافع وعن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، على أن الأسانيد كانت تُلصق اعتباريا دون أدنى تفكير، وأن أي حزب يريد نسبة آرائه إلى المتقدمين كان يختار تلك الشخصيات ويضعها في الأسانيد، حيث الاعتبار الأخرى تستبعد أن يروى الموضوع عن طريق رجلين أو أكثر، يبيّن الشيخ أن نافعا وابن دينار موليّان لابن عمر رضي الله عنهما، وعاشا في المدينة المنورة، فليس هناك ما يمنع من الناحية الواقعية أن يتعلما شيئا واحدا من المصدر نفسه^{٣٩}.

المطلب السادس: الاستعانة بالوقائع والشواهد التاريخية.

الاستعانة بالوقائع التاريخية في نقد فكرة ما، أو إثبات قضية معينة، من الوسائل العلمية المهمة التي يجب عدم إغفالها. واستخدام هذه الوسيلة في مناقشة شبهات المستشرقين يعين على رد شبهاتهم، وإقناع القارئ بعدم صحة النتائج التي توصلوا إليها. وقد استخدم الدكتور الأعظمي هذا المنهج بوضوح، ففي مناقشته لشبهة المستشرق شاخت في عدم عناية النبي ﷺ بالجانب التشريعي، وأن الجانب التشريعي في الإسلام يقع خارج الإطار الديني، اعتمد الدكتور أولا على القرآن الكريم في إثبات اهتمام النبي ﷺ وأصحابه بهذا الجانب، وأنه عليه الصلاة والسلام قد جاء بتشريع جديد يشمل كافة جوانب الحياة. ثم انتقل لتأييد ذلك بالوقائع التاريخية للنبي ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم، فقال:

^{٣٨} المرجع السابق، ص ٩٧-٩٨.

^{٣٩} انظر: المرجع السابق، ص ١٠٥.

"إذا كان الإسلام قد جاء بمبدأ تشريع جديد من نوعه، وإذا كان الإسلام قد أمر أتباعه بالاستسلام التام في كافة شؤون حياتهم، وإذا كان الإسلام قد جاء بتشريعات تشمل جوانب الحياة كلها، فالسؤال الذي ينشأ في هذا: هل كان هذا الكلام نظرياً، أم له نصيب من الواقع في التطبيق؟"^{٤٠}.

ثم أتبع ذلك بسرد وقائع متعددة تبين ممارسة عدد من الصحابة رضوان الله عليهم للقضاء، بأمر منه عليه الصلاة والسلام، مثل: أبي موسى الأشعري، وأبي بن كعب، وابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، ومعاذ بن جبل، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم. كما أردف ذلك بذكر أمثلة لكتابة الآراء الفقهية، في القرن الهجري الأول، نحو: نقل طاووس من كتاب معاذ بن جبل رضي الله عنه الذي يشتمل على فتاواه، وكتب الفقه لعروة بن الزبير (٩٣هـ) التي أحرقها يوم الحرة، وكتابات إبراهيم النخعي وأبي قلابة والشعبي، وغيرهم، ثم قال: **هذه هي الشواهد التاريخية، وهي تكذب ما ادعاه شاخت**"^{٤١}.

وقد طبق الباحث ذلك عملياً في مناقشة زعم المستشرق جيمس روبسون أن السنة لم تكن مصدراً للتشريع في القرن الأول، وأن اعتماد السنة مصدراً للتشريع الإسلامي إنما كان في أواخر القرن الثاني^{٤٢}، حيث عرض عدداً من الوقائع التاريخية التي تؤكد كون السنة مصدراً رئيساً للتشريع الإسلامي منذ صدر الإسلام على المستويين الرسمي والشخصي^{٤٣}.

^{٤٠} المرجع السابق، ص ٧٩-٨٠.

^{٤١} انظر: المرجع السابق، ص ٨١.

Al-Azami, *On Sahacht's Origins of Mohammadan Jurisprudence*, p. ٢.

^{٤٢} See *The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, by Joseph Schacht, (the Clarendon Press, Oxford, ١٩٥٠), p. ٤٠. Cf. "Muslim Tradition: The question of authenticity", by James Robson, p. ٨٤.

^{٤٣} Cf. Beyanouni, Fathiddin. *The Noble Hadith In the early days of Islam: a critical study of a Western approach*, pp. ٤٥-٧٠.

المطلب السابع: بيان الأخطاء المنهجية في كتابات المستشرقين^{٤٤}.

التزام الباحث بمنهج البحث العلمي ضرورة أكاديمية لا يمكن تجاهلها، فالمنهج العلمي الصحيح يكفل سلامة سير البحث، وصحة النتائج التي يتوصل إليها الباحث. ومخالفة الباحث لهذا المنهج خطأ جوهري يضعف الثقة بالنظريات والنتائج التي يتوصل إليها.

وقد اعتنى الدكتور الأعظمي في مناقشته لكتابات المستشرقين ببيان الأخطاء المنهجية في كتاباتهم والتي أوصلتهم إلى نتائج غير صحيحة. ومن الأخطاء المنهجية للمستشرق شاخت التي نبه عليها الدكتور الأعظمي، ما يأتي:

١- **عدم الرجوع إلى المصادر الأصيلة.** الرجوع إلى المصادر الأصيلة للقضية المراد بحثها من أبجديات المنهج العلمي ومسلماته، وعدم الالتزام بذلك يقود إلى نتائج خاطئة، ويؤكد الدكتور الأعظمي أهمية ذلك بقوله "كمن يريد أن يعرف عقائد فرقة ما، فعليه أن يرجع إلى الكتب المتخصصة لذلك الغرض. أما إذا رجع إلى كتب الأدب والقصص والروايات فلن يحصل على بغيته، بل يخرج بأفكار مشوشة"^{٤٥}.

وقد نبه الدكتور الأعظمي في عدد من المواضيع على عدم التزام بعض المستشرقين بهذا المنهج، ومن ذلك تعليقه على كلام شاخت حول رفض المعتزلة للسنة، فيقول: "مما لا شك فيه أن شاخت نفسه لم يقابل القدماء من المعتزلة، ولكنه يبني موقفه على كلام ابن قتيبة (٢٧٦هـ)، -وهو خصم للمعتزلة- والذي يشير إلى موقف معارض لبعض المعتزلة من أهل الكلام. ولكن أي منطق هذا؟! على كل هذا المنطق ليس بغريب عن عالم الاستشراق. لقد رفض المستشرق منجانا^{٤٦} أن يكون القرآن الكريم مكتوباً في القرن الأول، لأن يوحنا

^{٤٤} انظر: مدخل إلى الاستشراق المعاصر وعلم الحديث، د. فتح الدين بيانوني، ص ٨٩-١٢٦؛ والعيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة، د. خالد الدريس، (دار المحدث، الرياض، ١٤٢٥هـ).

^{٤٥} المستشرق شاخت والسنة النبوية"، للأعظمي، ص ١٠٤.

^{٤٦} ألفونز منجانا/منغنا (Alphonse Mingana)، (١٨٧٨-١٩٣٧م) واسمه الأصلي هرمرز منجانا، مستشرق، ورجل دين، ومؤرخ كلداني، ولد في العراق، ودرس اللاهوت في دير الآباء الدومنيكان في الموصل، كما درس

الدمشقي المسيحي - خصم المسلمين في سوريا في أواخر القرن الأول الهجري - لم يذكر أن لدى المسلمين كتاباً!!^{٤٧}.

٢- اعتماد مصادر أو معلومات غير مناسبة لموضوع البحث. فمن الأمور المقررة في منهج البحث العلمي، أن تكون البيانات الأولية التي يتم جمعها ودراستها وتحليلها ذات صلة مباشرة بموضوع البحث. وقد نبه الدكتور الأعظمي على تجاهل شاخت لذلك في دراسة نشأة الأسانيد وتطورها، بقوله: "نجد في هذا المجال أن لدى شاخت عدة أخطاء منهجية، أهمها أنه انتخب مادة علمية من كتب الفقه والحديث لا تصلح لدراسة الأسانيد... كما أن المواد غير المناسبة التي اختارها شاخت لدراسة الأسانيد كافية للوصول إلى نتائج خاطئة"^{٤٨}.

ويقول في موضع آخر: "لقد قام البروفسور شاخت بدراسة كتاب الموطأ للإمام مالك، والموطأ للإمام محمد الشيباني، وكتاب الأم للشافعي، وغني عن القول: إن هذه الكتب أقرب ما تكون إلى الفقه من كتب الحديث. وعلى الرغم من ذلك، فقد عمم "نتيجته" التي وصل إليها في دراسته لتلك الكتب، وفرضها على كافة كتب الحديث، وكأنه ليست هناك كتب خاصة بالأحاديث النبوية، وكأنه ليس هناك فرق بين طبيعة كتب الفقه

السريانية والعربية والتركية والفارسية والكردية والعبرية واللاتينية والفرنسية. وبعد تخرجه عام ١٩٠٢م، عين كاهناً، وعمل في التدريس في الدير نفسه. سافر إلى إنجلترا عام ١٩١٣م، فاشتغل أولاً في كلية ودبروك "Woodbroke"، بالقرب من برمنجهام، وفي ١٩١٥م عمل في مكتبة جون ريلاندز الشهيرة بمخطوطاتها العربية والسريانية. درّس في عدة جامعات مثل كامبردج ومانشستر، وألف عشرات الكتب عن السريانية والعربية. عرف بمجموعته النادرة لمخطوطات الشرق الأوسط القديمة، التي لا تزال معروضة في متحف برمنجهام تحت اسم: "Mingana Collection".

انظر موسوعة المستشرقين، د. عبد الرحمن بدوي، ص ٥٦٨.

https://en.wikipedia.org/wiki/Alphonse_Mingana, ٣٠/٧/٢٠٢٠.

https://ar.wikipedia.org/wiki/ألفونس_منغنا, ٣٠/٧/٢٠٢٠.

^{٤٧}"المستشرق شاخت والسنة النبوية"، للأعظمي، ص ٨٩.

^{٤٨}المرجع السابق، ص ١٠٤-١٠٥.

وكتب الحديث "٤٩". وقد بيّن قبل ذلك خطأ دراسة نشأة الإسناد من خلال كتب السيرة، فقال: "فتبين أن هناك فرقا جوهريا بين طبيعة هاتين المادتين، أعني: كتب الحديث وكتب السيرة. ولذلك فكتب السيرة -من الوجهة العلمية السليمة- ليست مجالا طبيعيا وصائبا لدراسة ظاهرة الإسناد"^{٥٠}.

٣- تحديد النتائج مسبقا، والبحث عما يؤيدها. فالأصل في الباحث أن يستقري النصوص والمعلومات التي يجمعها، ويستنبط منها النتائج، لكن بعض المستشرقين ربما عكس ذلك، فيحدد النتيجة التي يريد أن يقررها أولا، ثم يبحث هنا وهناك عما قد يؤيدها أو يشهد لها. ويضرب الدكتور الأعظمي مثلا لذلك بالمستشرق شاخت، فيقول: "يأتي شاخت بنظرية للوصول إلى الغاية التي يريدتها، ولا تكون تلك النظرية وليدة استقراء وبحث، بل إنه يضع الهدف أولا، ثم يخطط البحث بحيث يوصله إلى ذلك الهدف المنشود... فالمهم هو الوصول إلى الهدف المنشود"^{٥١}.

٤- الاستقراء الناقص، وتعميم النتائج. فالتقصير في جانب الاستقراء خطأ منهجي كبير يوقع الباحث في تعميمات وأحكام خاطئة، وقد وقع بعض المستشرقين في ذلك، فبنوا نتائجهم على استقراء ناقص للمعلومات المتعلقة بالقضية التي يبحثونها. وقد بين الدكتور الأعظمي وقوع المستشرق شاخت في هذا الخطأ المنهجي، حيث يقول: "ومن ناحية أخرى، يلتقط شاخت بعض الأمثلة -ولتكن صحيحة ودالة على مطلبه- من الإمام مالك، ثم يعمم تلك النتيجة على كافة المدنيين، كأنه لم يكن في المدينة غير مالك، وكأنه لم يكن هناك اختلاف بين علماء المدينة في مسألة ما. وفي قضية العراق المسألة أغرب، إذ

^{٤٩} دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، (المكتب الإسلامي،

١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، ٢/٣٩٨.

^{٥٠} المرجع السابق، ٢/٣٩٨.

^{٥١} "المستشرق شاخت والسنة النبوية"، للأعظمي، ص ٨٥.

يأخذ بعض الأمثلة من مدرسة الأحناف، ثم لا يعمم على الكوفة فقط، بل يعمم على العراق بأكملها. وهكذا يفعل مع الأوزاعي^{٥٢}.

ويقول في موضع آخر: إن شاخت "يأخذ اعتراضات الخصوم بأن صاحب مدرسة خالف السنة النبوية في المسألة الفلانية، ويأخذ هذه الجزئية الضئيلة التي لا تمثل ١%، وهي اعتراض من قبل الخصوم، ثم يعمم النتيجة فيحولها إلى مائة بالمئة"^{٥٣}. كما إن شاخت "لم يكن منهجيا حتى في قبوله اعتراضات الشافعي، لأن ما ذكره الشافعي من رفض هؤلاء السنة النبوية لا يمثل ١% مما قبل هؤلاء من السنة النبوية، وعملوا بها. لكن الذي حصل أن شاخت قد أخذ بتلك القضايا (١% من الأصل)، ومددها حتى تحولت إلى ١٠٠%، وكأنه يرى الأصفار على اليمين لا قيمة لها، لذلك لا مانع من زيادة صفرين لا غير"^{٥٤}.

٥- تجاهل الواقع والمعلومات المخالفة. فمن الأمانة العلمية أن يبين الباحث ما يقف عليه من معلومات تناقض ما توصل إليه من نتائج، وأن يعمل على دراستها وتحليلها، وإخفاء تلك المعلومات من الأخطاء المنهجية التي وقع فيها بعض المستشرقين. وقد بين الدكتور الأعظمي وقوع شاخت في هذا الخطأ في دراسته لواقع المدارس الفقهية القديمة، حيث تجاهل ٩٩% من القضايا التي تدل على أخذهم بسنة الرسول ﷺ^{٥٥}. ولذلك اعتنى -رحمه الله- ببيان هذه النصوص والمعلومات المخالفة لنظرية شاخت التي لا تمت إلى الواقع بصلة^{٥٦}.

ويؤكد الدكتور الأعظمي تجاهل شاخت للمعلومات التي تنقض نظريته بقوله: "فعندما تحول شاخت من منهج إلى آخر، واعتمد على الكذب، حتى في هذه الحالة ما

^{٥٢} المرجع السابق، ص ٨٨.

^{٥٣} المرجع نفسه.

^{٥٤} المرجع السابق، ص ٨٧.

^{٥٥} المرجع نفسه.

^{٥٦} المرجع السابق، ص ٩٠-٩١.

أسعفه منهجه ليصل إلى النتيجة التي وصل إليها إلا بتجاهل المعلومات الموجودة أمام عينه"^{٥٧}.

٦- قلب الحقائق وتزويرها. وهذا خطأ منهجي خطير، ينافي الأمانة العلمية، ويخرج صاحبه -إذا تعمد- من ميدان العلم والمعرفة، فالأمانة العلمية هي الأصل الذي تقوم عليه الدراسات والبحوث العملية. وقد نبه الدكتور الأعظمي على وقوع المستشرق شاخت في شيء من ذلك، حين ناقشه في زعمه أن الأحاديث المروية عن إبراهيم النخعي نادرا ما تتعلق بالعبادات، بل تقع غالبيتها في الأمور الفقهية"^{٥٨}، فقال: "يبدو أن هذا الادعاء غير صحيح، لأنه -على سبيل المثال- الباب الأول (الوضوء) من آثار أبي يوسف يشتمل على ثلاثة وخمسين أثرا، منها تسعة وعشرون أثرا تُروى عن طريق إبراهيم وحده، وهذا القدر كاف لبيان خطأ شاخت، حتى في هذه الأمور اليسيرة"^{٥٩}.

وفي رده على كلام شاخت عن المدرستين الفقهيتين في سوريا والعراق، يقول الدكتور الأعظمي: "يلاحظ في الأمثلة التي ذكرها عن فقهاء المدرستين: العراقية والسورية، ونسبة أقاويلهم إلى رسول الله ﷺ أنها أمثلة كاذبة، كما يتبين بعد قليل. وإذا كان المرء يكذب، فكذبه هو المنهج، ولا تنفع المناقشة ولا الدليل"^{٦٠}.

وفي مناقشته لاتهم شاخت الإمام الأوزاعي بوضع الحديث، من خلال نسبه ما تعارف عليه المسلمون في عصره إلى النبي ﷺ، يقول الدكتور الأعظمي: "وهنا نجد أن شاخت يلجأ إلى الكذب وينسب إلى الأوزاعي الكذب على رسول الله ﷺ زورا"^{٦١}.

٧- تناقض الأفكار والنتائج. وهذه نتيجة طبيعية لمن يبنّي دراسته على أسس غير منهجية، فيقع في الأخطاء والتناقضات. وقد اعتنى الدكتور الأعظمي بإبراز التناقضات في

^{٥٧} المرجع السابق، ص ١٠١.

^{٥٨} Schacht, Joseph. *Origins of Mohamman Jurisprudence*, p. ٢٣٤.

^{٥٩} "المستشرق شاخت والسنة النبوية"، للأعظمي، ص ٩٨.

^{٦٠} المرجع السابق، ص ٩٣.

^{٦١} المرجع السابق، ص ١٠٣، ١٠٤.

كلام المستشرق شاخت، فبعد أن نقل قوله: "إن كافة المدارس الفقهية القديمة -فضلا عن أهل الكلام- قاومت بشدة السنة النبوية كعنصر جديد دخيل في مجال فقههم". وقوله: "أحسن طريق لإثبات أن حديثا ما لم يكن له ثمة وجود في فترة ما، هو إثبات أن الفقهاء لم يستعملوه في مناقشاتهم في تلك الفترة، الأمر الذي لا بد منه إن كان الحديث موجودا". يقول الشيخ: "كيف نقبل كلام شاخت المتناقض؟! لأنه إذا كانت هناك مقاومة شديدة، فلا يمكننا أن نتوقع ذكر الأحاديث مطلقا، وإن كان الأمر لا بد منه، فلا يمكن أن تكون هناك مقاومة ضد الأحاديث النبوية. فعليه أن يختار أحد الشقين، أما الجمع بينهما فغير ممكن"^{٦٢}.

المطلب الثامن: مراعاة الأدب العلمي في النقد.

الالتزام بالأدب العلمي في نقد كتابات الآخرين ومناقشاتهم، والمجادلة بالتي هي أحسن من التوجيهات الإسلامية السامية التي تعين تُكسب الثقة بالمناقش، وتشجع على قبول كلامه ونقده^{٦٣}، كما أنها دليل على اتزان الباحث وتحليته بالأخلاق الحسنة.

وقد ظهر هذا الجانب بجلاء في مناقشة الدكتور الأعظمي لكتابات المستشرقين عامة، وكتابات المستشرق جوزيف شاخت خاصة، فكثيرا ما نراه يذكر المستشرق شاخت بلقبه العلمي، فيقول: البروفسور شاخت^{٦٤}. فمخالفة المستشرق شاخت فيما توصل إليه لا تقتضي التهجم عليه، والانتقاص منه، واستخدام ما لا يليق بالبحث العلمي من عبارات وألفاظ. وإن عدم مراعاة الأدب العلمي في المناقشة كفيل بصد الناس عن الكاتب وكتاباته،

^{٦٢} المرجع السابق، ص ٨٦. وانظر: ص ٩٣.

^{٦٣} انظر: "الشبهات المثارة حول الإسلام وموقف المسلم تجاهها"، لفضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح البيانوي،

ص ٨٠.

^{٦٤} انظر: "المستشرق شاخت والسنة النبوية"، للأعظمي، ص ٦٧، ٦٩، ٨٨، ٩٢؛ ودراسات في الحديث النبوي وتاريخ

تدوينه، للأعظمي، ٣٩٤/٢، ٤٢٧، ٤٢٨.

وبالتالي عدم الاستفادة من مناقشاته وردوده، وبخاصة إذا كان الطرف الآخر ذا مكانة عالية وشهرة كبيرة عند قومه.

ومن غريب ما وقف عليه الباحث في بعض الكتابات النقدية، كتابة اسم المنتقد بخط أصغر حجماً من خط الكتاب، إشارة إلى انتقاص المنتقد والخط من قدره ومكانته، وهذا ليس من الأدب العلمي في شيء، بل إن مثل هذه التصرفات دليل على عدم موضوعية الناقد، وربما تدل كذلك على عدم سلامة صدره تجاه من ينتقده ويناقشه.

فعلى المشتغل بمناقشة شبهات المستشرقين أن لا ينجر مع أهوائه وعواطفه، وأن يوجه نقده لأفكار المستشرقين وآرائهم وليس لأشخاصهم وذواتهم، وأن يتجنب التهجم عليهم، أو الانتقاص من شأنهم، وأن يتحاشى التفوه بالألفاظ السيئة والكلمات النابية في حقهم، وأن يناقشهم ويجادهم بالتي هي أحسن، كما أمرنا الله عز وجل بذلك: {اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِهُمْ بِالنِّبَاتِ هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ} [النحل: ١٢٥]. وقال عليه الصلاة والسلام: (لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ وَلَا اللَّعَّانِ وَلَا الْفَاحِشِ وَلَا الْبَيْدِيِّ)^{٦٥}.

الخاتمة:

عرض البحث عدداً من المعالم الرئيسة لمنهج نقد الاستشراق في علم الحديث، وقدم أمثلة تطبيقية لها من واقع الكتابات المتخصصة في نقد آراء المستشرقين وشبهاتهم. وقد توصل إلى النتائج الآتية:

أولاً: ضرورة الرجوع إلى كتابات المستشرقين مباشرة، وعدم الاعتماد على ترجمات الآخرين إلا عند الحاجة، والتأكد مما ينسب إلى المستشرقين من آراء وشبهات، قبل الإقدام على مناقشتها والرد عليها.

^{٦٥} أخرجه الترمذي، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في اللعنة، رقم: ١٩٧٧، وقال: هذا حديث حسن غريب. سنن الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاکر وآخرون، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م)، ٤/٣٥٠.

ثانيًا: العناية بمناقشة القضايا والشبهات الرئيسة والرد عليها يوفر الجهد والوقت على الباحث، ويؤدي إلى تلاشي الشبهات الفرعية تلقائيًا.

ثالثًا: الاعتماد على القرآن الكريم، من المنطلقات الرئيسة في مناقشة شبهات المستشرقين، نظرًا لاعتراฟهم بكونه وثيقة تاريخية صحيحة تعود إلى زمن النبي ﷺ.

رابعًا: إبراز آراء المستشرقين التي ترد على شبهات أقرانهم، يساعد إلى حد كبير في رد تلك الشبهات، وإقناع جمهورهم بطلانها، وعدم صحتها.

خامسًا: استخدام القواعد العقلية والمنطقية، والاستعانة بالوقائع والشواهد التاريخية، من الوسائل المعينة على رد شبهات المستشرقين، والتشكيك في مصداقيتها.

سادسًا: بيان الأخطاء المنهجية في كتابات المستشرقين، من المعالم المهمة في نقد آرائهم وشبهاتهم، فالأصل فيما ينتج عن المناهج الخاطئة البطلان ومجانبة الصواب.

سابعًا: التزام الأدب العلمي في النقد يفتح القلوب والعقول أمام الناقد، ويجعل كلامه أدعى للثقة والقبول.

ويوصي البحث بما يأتي:

- ١- إعداد المزيد من الدراسات حول منهج نقد الاستشراق في الدراسات الإسلامية، حتى تتضح معالم هذا المنهج، وتتكامل جوانبه.
 - ٢- مذاكرة هذا المنهج مع المهتمين بالدراسات الاستشراقية، لتصحيح مسار النقد، وضمان سلامة نتائجه.
- والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

أ- المراجع العربية:

١. دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، (المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).
٢. سنن الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).
٣. "شبهات المستشرق نوول جيمس كولسون حول أحاديث الموطأ"، فؤاد بن أحمد بو النعمة، (مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد ١٨، ٢٠١٨م).
٤. "الشبهات المثارة حول الإسلام وموقف المسلم تجاهها"، لفضيلة الوالد الدكتور محمد أبو الفتح البيانوني، دراسات استشراقية وحضارية، كتاب دوري محكم، العدد الأول، (مركز الدراسات الاستشراقية والحضارية، كلية الدعوة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
٥. "الشيخ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي"، للدكتور محمد أكرم الندوي، موقع رابطة العلماء السوريين.

https://islamsyria.com/site/show_cvs/٩٤٩, ٣٠/٧/٢٠٢٠.

٦. "الشيخ محمد مصطفى الأعظمي ومساهماته العلمية في مجال الحديث النبوي: دراسة استقرائية"، للأستاذ سيد عبد الماجد العوّري، مجلة الحديث، السنة الرابعة، العدد الثامن، صفر، ١٤٣٦هـ/ديسمبر، ٢٠١٤م.
٧. "شيخ الأعظمي بين معلمة الحديث النبوي وعالمية الانتشار"، للدكتور صالح بن عبد الله بن حميد، جريدة الجزيرة، ٢٧/١٢/٢٠١٧م:

<http://www.al-jazirah.com/٢٠١٧/٢٠١٧١٢٢٧/ln١٨.htm>.

٣٠/٧/٢٠٢٠.

٨. العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة، د. خالد الدريس، (دار المحدث، الرياض، ١٤٢٥هـ).

٩. قسم الاستشراق، موقع قسم الاستشراق،

<https://www.taibahu.edu.sa/Pages/AR/Sector/SectorPage.aspx?ID=١٣&PageId=٨٢٦>, ١٨/٢/٢٠٢١.

١٠. مدخل إلى الاستشراق المعاصر وعلم الحديث، د. فتح الدين بيانوني، (كرسي الأمير سلطان للدراسات الإسلامية المعاصرة، قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ط ١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م).

١١. "المستشرق شاخت والسنة النبوية"، د. محمد مصطفى الأعظمي، مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، د.م.، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

١٢. المستشرقون، لنجيب لعقيقي، (دار المعارف، مصر، ط ٤، ١٩٨٠م).

١٣. موسوعة المستشرقين، للدكتور عبد الرحمن بدوي، (دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٩٩٢م).

ب- المراجع الأجنبية:

١. Al-Azami, M. Mustafa, *On Sahacht's Origins of Mohammadan Jurisprudence*, (Suhail Academy, Lahore, Pakistan, ٢٠٠٤), p. ٤.
٢. Beyanouni, Fathiddin. *Methodology of Learning and Evaluating Hadith in the First Century of Islam*, Research Center, International Islamic University Malaysia, ٢٠٠٦.
٣. Beyanouni, Fathiddin. *The Noble Hadith In the early days of Islam: a critical study of a Western approach*, Research Center, International Islamic University Malaysia, ٢٠٠٥.
٤. Edge, Ian. "Obituary: Noel Coulson", *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, University of London, vol. ٥٠, no. ٣, ١٩٨٧.
٥. Fitzgerall. Sv. "The alleged Debt of Islamic to Roman Law", (*The quarter*, vol. ٦٧, ١٩٥١).

٦. Muhammad b. ‘Abd-Allah al-Khatīb al-Tibrīzī, *Mishkat al-Masabih*, (English translation with explanatory notes, by James Robson), ٤ vols., Lahore, ١٩٦٣-٦٥, the introduction, by the translator.
٧. Robson, James, "Ibn Ishāq's use of the Isnād". (*Bulletin of the John Rylands Library*, Manchester, ٣٨, ١٩٥٥/٥٦).
٨. Robson, James, "The Isnād in muslim Tradition". (*TGOS*. ١٥, ١٩٥٣-٥٤).
٩. Robson, James, "Tradition: investigation and classification", (*The Muslim World*. Hartford. ٤١, ١٩٥١, pp. ٩٨-١١٢).
١٠. Robson, James, "Tradition: investigation and classification". (*The Muslim World*. Hartford, ٤١, ١٩٥١).
١١. Robson, James. "Tradition, the second foundation of Islam", (*The Muslim World*, Hartford, ٤١, ١٩٥١).
١٢. Robson, James. "Muslim Tradition: the question of authenticity", (*Memoirs and proceedings of the Manchester Literary & Philosophical Society*, (*Manchester Memoirs*), ٩٣, ١٩٥١/٥٢).
١٣. Schacht, Joseph, *The Origins of Muhammadan Jurisprudence*, (the Clarendon Press, Oxford, ١٩٥٠).
١٤. *The Encyclopaedia of Islām*, new edition, Leiden, ١٩٦٠ -.
١٥. *The Writer Directory*, (١٩٧٤-٧٦), London/New York, ١٩٧٣.
١٦. *Who Was Who*, vol. VIII, (١٩٨١-١٩٩٠); *Who's Who*, an annual biographical dictionary, London, ١٩٩١.

ج- المواقع الإلكترونية:

١. <http://ojs.mediu.edu.my/index.php/majmaa/article/view/٣٦٥/٢١٧>, ٣٠/٧/٢٠٢٠.
٢. https://ar.wikipedia.org/wiki/شلومو_دوف_جويتين, ٣٠/٧/٢٠٢٠.
٣. https://ar.wikipedia.org/wiki/إدوارد_فترجيرالد, ٣٠/٧/٢٠٢٠.
٤. https://ar.wikipedia.org/wiki/ألفونس_منغنا, ٣٠/٧/٢٠٢٠.
٥. https://en.wikipedia.org/wiki/Alphonse_Mingana, ٣٠/٧/٢٠٢٠.
٦. [https://en.wikipedia.org/wiki/Edward_FitzGerald_\(poet\)](https://en.wikipedia.org/wiki/Edward_FitzGerald_(poet)), ٣٠/٧/٢٠٢٠.
٧. https://en.wikipedia.org/wiki/Shelomo_Dov_Goitein, ٣٠/٧/٢٠٢٠.
٨. <https://www.amazon.com/Studies-Islamic-History-Institutions-Shelomo/dp/٩٠٠٤١٧٩٣١٣>, ٣٠/٧/٢٠٢٠.

